E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/28/5
4 March 2014
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الثامنة والعشرون
تونس، ١٥-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت

مشروع الإطار الاستراتيجي المنقّح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

موجز

تعرض هذه الوثيقة مشروع الإطار الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وكان مشروع الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ قد عُرض على اللجنة الفنية التابعة للإسكوا في اجتماعها الثامن (عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣) حيث أبدى ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة ملاحظاتهم بشأنه. وهذه النسخة المنقحة من الإطار الاستراتيجي تأخذ بتلك الملاحظات وبالمشورة المقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة.

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا مدعوة إلى استعراض هذا الإطار الاستراتيجي بما يتضمنه من توجه عام لبرنامج عملها ومجالات تركيز واستراتيجيات خاصة بكل من البرامج الفرعية السبعة وكذلك الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز، مع مراعاة الولايات المحددة الصادرة عن اللجنة والولايات العامة الصادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم توصيات واضحة بشأن التحسين حسب الاقتضاء وإقرار الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

المحتويات

الصفحة

التوجه العام..... ٣

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة ٧

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية ٩

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي..... ١١

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي..... ١٣

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة ١٥

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة ١٧

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف آثار النزاعات والتنمية..... ١٩

المرفق- الولايات التشريعية ٢٢

التوجه العام

١٩-١ التوجه العام للبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، من الإطار الاستراتيجي المقترح للأمم المتحدة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ هو تعزيز التنمية المستدامة المتكاملة والشاملة والعادلة من خلال السياسات الاقتصادية والاجتماعية الفعالة وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ومع البلدان الأخرى، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أقل البلدان نمواً والبلدان المتأثرة بالصراعات. والإسكوا مسؤولة عن تنفيذ هذا البرنامج.

١٩-٢ ويُستمد توجه السياسة العامة للبرنامج من قراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨١٨ (د-٥٥) المؤرخ ٩ آب/أغسطس ١٩٧٣ الذي أُنشئت بموجبه اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، و٦٩/١٩٨٥ الذي عُدلت بموجبه صلاحيات اللجنة لتصبح اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تأكيداً على مهامها الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة في قرارها ٢٦٩ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ إلى الأمين التنفيذي زيادة التنسيق والتآزر مع منظمات الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى وتعزيز الشراكة معها من خلال الدور القيادي الذي تضطلع به اللجنة في آلية التنسيق الإقليمي.

١٩-٣ وقد أكدت الوثيقة الختامية التي صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بعنوان "المستقبل الذي نصبو إليه"، "ضرورة أن تضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بما فيها لجان الأمم المتحدة الإقليمية ومكاتبها دون الإقليمية، بدور هام في كفالة تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة بشكل متوازن في منطقة كل منها".

١٩-٤ ونوهت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في قرارها ٢٢٦/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، "بمساهمة اللجان الإقليمية في التصدي للتحديات في مجال التنمية التي تعترض سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وبالتعاون في هذا الصدد على الصعد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية". وطلبت الجمعية العامة في القرار نفسه "إلى اللجان الإقليمية مواصلة تطوير قدراتها في مجال التحليل لدعم المبادرات المضطلع بها في مجال التنمية على المستوى القطري، بناء على طلب البلدان المستفيدة من البرامج، ودعم التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون بين الوكالات على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي". وحثت في هذا الصدد اللجان الإقليمية "على إيلاء الأولوية لمبادرات التنمية المستدامة على المستوى القطري، بطرق منها زيادة الكفاءة والفعالية في أنشطة بناء القدرات وإبرام اتفاقات وترتيبات إقليمية لمعالجة الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للأهداف الإنمائية الوطنية وتنفيذها وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة".

١٩-٥ وستواصل الإسكوا، بوصفها الحضور الإقليمي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، دعم التكامل الاقتصادي على المستويين دون الإقليمي والإقليمي، من أجل الإسراع في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها نتائج الاستشارات الجارية حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأهداف التنمية المستدامة من خلال المساهمة في سد النواقص في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الدول الأعضاء.

١٩-٦ ومنذ أواخر عام ٢٠١٠، يشهد الوضع السياسي في المنطقة العربية تحولات كبرى في ظل تزايد مطالبة المواطنين بالحرية والعدالة الاجتماعية. وستضطلع الإسكوا بدور حيوي وفريد في مساعدة الدول

الأعضاء على معالجة مواطن الضعف في سياساتها وتعزيز قدرتها على تحقيق النمو والتنمية على نحو منصف. وستوفر الإسكوا منتدى للدول الأعضاء لمناقشة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في المنطقة وتبادل الآراء بشأنها.

١٩-٧ وستشكل الولايات التي ستنص عليها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أساساً هاماً لعمل الإسكوا في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

١٩-٨ ولمعالجة الأولويات الإقليمية والعالمية التي تحددها خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، شرعت الإسكوا في عملية تشاور داخلية مكثفة لإعداد هذا الإطار الاستراتيجي المقترح ليأتي منسجماً مع الرؤية الاستراتيجية للإسكوا للسنوات الأربع ٢٠١٥-٢٠١٩.

١٩-٩ وستركز الإسكوا على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في المنطقة. ويتضمن برنامجها سبعة برامج فرعية مترابطة وتستند إلى ثلاث ركائز استراتيجية لإنجاز العمل في ثمانية مجالات ذات أولوية. وبالتالي، فإن الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ يعكس التكامل بين الأنشطة التي ستضطلع بها الإسكوا.

١٩-١٠ أما الركائز الاستراتيجية الثلاث فهي: التنمية الشاملة؛ والتكامل الإقليمي؛ والحكم الرشيد والمِنعة.

١٩-١١ وفي عملها في مجال التنمية الشاملة، ستركز الإسكوا على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: العدالة الاجتماعية؛ والتشغيل واقتصاد المعرفة؛ واستدامة الموارد الطبيعية.

١٩-١٢ في مجال العدالة الاجتماعية، ستضع الإسكوا استراتيجيات من أجل التنمية والقضاء على الفقر، لا تقاس بتحقيق نمو في النشاط الاقتصادي والدخل فحسب، بل أيضاً بتوفير العمل اللائق المتناسب مع مهارات وقدرات وتطلعات السكان، والمساواة في الحصول على الموارد والاستفادة منها وعدم المساس بحق الأجيال المقبلة في الاستفادة من هذه الموارد. وستدعم الإسكوا الدول الأعضاء في ضمان أن تراعي مبدأي الإدماج الاجتماعي والتكامل في وضع السياسات وتطوير المؤسسات، مع الحرص على المساواة في المشاركة في عملية اتخاذ القرار وفي الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية، بما في ذلك المعونة الاجتماعية للتخفيف من الفقر والحرمان والضمان الاجتماعي لحماية الفئات الضعيفة من المخاطر؛ وكذلك المساواة في النفاذ إلى المعلومات والموارد. وستولي الإسكوا اعتباراً خاصاً لاحتياجات أقل البلدان نمواً في المنطقة، والتأثير الذي قد يلحق بتحقيق هذه الأهداف من جراء التغيرات الحاصلة في الديناميات السكانية. وفي مجال التشغيل واقتصاد المعرفة، ستولي الإسكوا الاهتمام اللازم لنقل التكنولوجيا من أجل زيادة القدرة التنافسية لاقتصادات المنطقة من خلال تنمية الصناعات ذات القيمة المضافة وتحقيق الفعالية والكفاءة في استخدام الموارد البشرية والطبيعية. وفي مجال استدامة الموارد الطبيعية، ستركز الإسكوا على الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لتحسين الكفاءة والفعالية في استهلاك الموارد، وذلك بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة لتحقيق الأثر الأمثل من استخدام هذه الموارد على توليد الدخل وخلق فرص العمل.

١٩-١٣ وفي إطار الركيزة الاستراتيجية المتعلقة بالتكامل الإقليمي، ستركز الإسكوا على مجالين من المجالات ذات الأولوية: اتساق السياسات العامة؛ والاتفاقات والاستراتيجيات. فالتكامل الاقتصادي الإقليمي في المنطقة العربية لا يزال متعثراً ومتخلفاً عما هو عليه في المناطق الأخرى، مما يحرم البلدان العربية من إمكانية زيادة الإنتاج والدخل ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة.

١٩-١٤ وستواصل الأمانة التنفيذية للإسكوا العمل بالتعاون الوثيق مع جامعة الدول العربية وغيرها من الشركاء الإقليميين بالإضافة إلى الدول الأعضاء لتحسين وضع السياسات والاتفاقات التجارية الأقاليمية والإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز القدرات الوطنية وزيادة القدرة التنافسية للأسواق المحلية والإقليمية. وستدعم تنفيذ القرارات الصادرة عن المنتديات الإقليمية الرفيعة المستوى، ولا سيما مؤتمرات القمة العربية بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ واستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛ وإنشاء اتحاد جمركي عربي وسوق عربية مشتركة.

١٩-١٥ وفي ظل التغيّرات الجذرية التي تشهدها المنطقة العربية والتوسّع في التجارة العالمية، لم يعد بالإمكان تجاهل أهمية التكامل باعتباره وسيلة للتصدي للتحديات الإنمائية وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة والمستدامة.

١٩-١٦ وفي مجال اتساق السياسات العامة، ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء من أجل تحسين الوصلات الحدودية للبنى الأساسية. وستشجع الدول الأعضاء على المشاركة في الجهود الرامية إلى تنسيق السياسات الإقليمية من أجل الاستفادة من القيمة المضافة للتكامل الإقليمي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي إطار الاتفاقات والاستراتيجيات، ستعمل الإسكوا على ضمان وضع برامج عمل متكاملة تساعد البلدان العربية على الاستفادة من أوجه التآزر الناشئة عن التعاون الإقليمي. وستؤكد أهمية التكامل الإقليمي باعتباره محركاً لتحقيق اقتصاد المعرفة، مع التشديد على ضرورة ضمان تكافؤ الفرص في تحقيق التنمية والاستفادة المنصفة من الفوائد التي تُجنى من التكامل.

١٩-١٧ وفي إطار الركيزة الاستراتيجية المتعلقة بالحكم الرشيد والمِنعة، ستركز الإسكوا على ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: تطوير المؤسسات؛ والمشاركة والمواطنة؛ والصمود في وجه الأزمات والاحتلال.

١٩-١٨ في مجال تطوير المؤسسات، ستركز الإسكوا على الصلة بين التنمية والمِنعة. فبعض البلدان العربية بحاجة إلى مؤسسات قوية قادرة على تهدئة التوترات والصراعات السياسية القائمة فيها، وأخرى بحاجة إلى هذه المؤسسات لدعم التحول إلى الديمقراطية. وستسعى الإسكوا إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على أداء المهام الحكومية واعتماد الممارسات المراعية لمصلحة المواطنين. وفي مجال المشاركة والمواطنة، ستعمل الإسكوا على تعزيز مبادئ الحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة، والشفافية، والمشاركة العامة، والتماسك الاجتماعي، والإصلاح السياسي. ولترسيخ هذه المبادئ، ستعمل الإسكوا على تمكين المجتمع المدني وتعزيز التزامه، ودعم المشاركة الشاملة والمساواة بين الجنسين.

١٩-١٩ في مجال المِنعة في وجه الأزمات والاحتلال، ستعمل الإسكوا مع الدول الأعضاء للحد من الآثار السلبية للأزمات والاحتلال، وتحديد الأسباب الجذرية للأزمات. كما ستعمل على دعم مبادرات بناء السلام، ولا سيما في البلدان العربية الأقل نمواً، ودعم الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث. وستولي اهتماماً خاصاً في برنامج عملها لتعزيز منعة الدول الأعضاء من خلال الجهود الرامية إلى التخفيف من آثار تغيّر المناخ والتكيّف معه.

١٩-٢٠ ويسترشد برنامج عمل الإسكوا بثلاث قضايا شاملة هي: الشراكة، والإحصاء، والمساواة بين الجنسين.

١٩-٢١ وستعمل الإسكوا على تحقيق أهداف ركائزها الاستراتيجية في إطار إنمائي متزايد التعقيد، حافل بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، والعثرات الاقتصادية والبيئية. وستواصل الإسكوا توسيع شبكة علاقاتها مع الشركاء من بلدان المنطقة والعالم، وستتعاون مع المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الأمم المتحدة، والجهات المانحة، ومؤسسات البحث، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، لتلبية الحاجات الملحة للدول الأعضاء ومساعدتها على مواجهة التحديات الماثلة أمامها على مستوى السياسة العامة.

١٩-٢٢ وستستفيد الإسكوا من علاقة الشراكة مع جامعة الدول العربية، في بناء توافق إقليمي حول القضايا الإقليمية والعالمية وفي صياغة خطة للتنمية المستدامة قوامها الحق في التنمية وجوهرها العدالة الاجتماعية. وستواصل الإسكوا عقد اجتماعات آلية التنسيق الإقليمي بوصفها منتدى لمناقشة أولويات السياسة العامة الإقليمية بين منظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة.

١٩-٢٣ ولا بد من تعبئة موارد مالية وعينية إضافية لدعم قدرة الإسكوا على نشر نتائج دراساتها المعيارية وتفعيل ما تتضمنه من توصيات، وتلبية مطالب الدول الأعضاء بفعالية. ولهذه الغاية، ستعمل الإسكوا على تعزيز آثار نواتج برنامج عملها العادي، وتفعيل الشراكات الاستراتيجية التي تبنيها مع جهات مختلفة في المنطقة.

١٩-٢٤ وفي مجال الإحصاء، اضطلعت الإسكوا بدور القيادة في بناء شراكات مع المنظمات الإحصائية الوطنية والإقليمية، وبذلت جهوداً منسقة لتحسين المعلومات الإحصائية.

١٩-٢٥ وقد أكدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) الحاجة إلى إحصاءات قابلة للمقارنة وموثوقة بشأن التنمية المستدامة. والتزمت الدول المشاركة في المؤتمر والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، كل ضمن اختصاصها، بدعم اللجان الإقليمية في جمع وتصنيف الإحصاءات الرسمية. كما التزمت الدول بتعبئة الموارد المالية وبناء قدرات البلدان النامية على إعداد البيانات الإحصائية ذات الصلة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة.

١٩-٢٦ وبموجب دورها القيادي في فريق الإحصاء المنبثق عن آلية التنسيق الإقليمي، ستواصل الإسكوا تعزيز تنسيق العمل الإحصائي فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية العاملة في المنطقة. وقد أنشأت الإسكوا كذلك آلية للتنسيق الداخلي تُعنى بتنسيق المعلومات الإحصائية المستخدمة في المطبوعات والدراسات التي تصدرها.

١٩-٢٧ وتعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من القضايا الجوهرية في تحقيق الأهداف الإنمائية. ويتطلب ذلك تركيزاً منهجياً وشاملاً على الحاجات المختلفة للنساء والرجال والتوازن في العلاقات والأدوار والحصول على الموارد في مختلف المجالات.

١٩-٢٨ وستقدّم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء في العمل على ضمان المساواة بين الجنسين في السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والبرامج. ومن خلال تقديم الدعم الفني والخدمات الاستشارية، ستواصل الإسكوا مساندة الجهود التي تبذل على مستوى البلدان والمنطقة من أجل القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والنهوض بأوضاع المرأة وضمان المساواة في الحصول على الموارد وفي الوصول إلى مواقع القرار.

١٩-٢٩ وتلتزم الإسكوا بتعميم قضايا المساواة بين الجنسين في مختلف مجالات برنامج عملها. وستواصل القيام بدورها الريادي بين هيئات الأمم المتحدة الأخرى في تنفيذ خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، التي أقرها مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

١٩-٣٠ وبالإضافة إلى عملها التحليلي والمعياري، ستواصل الإسكوا تقديم خدمات التعاون الفني وفقاً لما تعرب عنه الدول الأعضاء من احتياجات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وفي الوقت نفسه تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستعمل على تسهيل تبادل المعارف والمعلومات، باعتبارها ملتقى لبناء الشبكات ورعاية الحوار المتعدد الأطراف حول القضايا الإنمائية الإقليمية والعالمية. وستأخذ الإسكوا بالدروس المكتسبة من عمليات التقييم للاستفادة منها في تحسين تصميم البرامج وأدائها، عملاً بالتزام الأمم المتحدة بعمليات التقييم لاستقاء الدروس منها والمساءلة على أساسها.

١٩-٣١ وتهدف الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز الواردة في الأجزاء التالية إلى قياس الآثار المباشرة لعمل الإسكوا على الجهات المعنية.

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

الهدف: تحقيق الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مما يؤدي إلى تحسين أمن الغذاء والمياه والطاقة، وتعزيز القدرة على التكيّف مع تغيّر المناخ، وإدماج أهداف التنمية المستدامة في عمليات وضع السياسات الوطنية والإقليمية.

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ)	الدول الأعضاء تعمم أهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات وخطط العمل المتعددة القطاعات المعنية بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، بما في ذلك أدوات القياس والرصد والتبليغ **الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: استدامة الموارد الطبيعية**	(أ) (١)	عدد الآليات المؤسسية المتعددة القطاعات المعنية بمتابعة أهداف التنمية المستدامة
		(٢)	عدد المنهجيات المنسقة لقياس غايات ومؤشرات التنمية المستدامة المعتمدة على مستوى القطاعات في الدول الأعضاء
		(٣)	عدد الاستراتيجيات والخطط والسياسات التي تعتمدها الوزارات المعنية لدعم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية
(ب)	الدول الأعضاء تعتمد برامج وقرارات بشأن التعاون الإقليمي حول الموارد المائية المشتركة والاستدامة البيئية وشبكات الطاقة بهدف تحسين أمن الغذاء والمياه والطاقة	(ب) (١)	عدد المناهج الإقليمية ودون الإقليمية المعتمدة لتحسين التعاون في مجال الغذاء والمياه والطاقة
		(٢)	عدد القرارات والتوصيات الحكومية الدولية المعتمدة بهدف تعزيز التعاون الإقليمي والاستدامة البيئية
	الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي **مجال الأولوية: الاتفاقات والاستراتيجيات**	(٣)	عدد الأدوات والتقنيات والمبادئ التوجيهية المنسقة التي تنفذها الدول الأعضاء في مجال أمن الغذاء والمياه والطاقة

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ج)	الدول الأعضاء تضع سياسات واستراتيجيات وأطراً منسقة للتخفيف من أثر تغيّر المناخ والتكيّف معه، وبناء المِنعة للحد من مخاطر الكوارث والتصدي للكوارث الطبيعية وتلك التي يسببها البشر **الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة** **مجال الأولوية: الصمود في وجه الأزمات والاحتلال**	(ج)	عدد التوصيات والقرارات والمراسيم التي تضعها الدول الأعضاء بهدف تنسيق الاستجابة لتغيّر المناخ وتدابير التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره والحد من مخاطر الكوارث

العوامل الخارجية

١٩-٣٢ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ١ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) إلتزام الدول الأعضاء بإيلاء الأولوية للتنمية المستدامة وباعتماد التدابير المناسبة لتعزيز أمن الغذاء والطاقة والمياه؛ (ب) تحسُّن الاستقرار السياسي وبناء المؤسسات وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية؛ (ج) تعاوُن الوزارات التنفيذية في الدول الأعضاء في المسائل الاستراتيجية الرئيسية؛ (د) استعداد الدول الأعضاء لوضع آليات ومناهج مشتركة بين الوزارات وعلى الصعيد الإقليمي للتعاون بشأن قضايا التنمية المستدامة وإدماج أهداف التنمية المستدامة التي يجري التفاوض بشأنها حالياً في المحافل العالمية والإقليمية والوطنية.

الاستراتيجية

١٩-٣٣ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ١ شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية. لقد ولدَّت التحديات المترابطة والمعقدة التي تواجهها المنطقة في المرحلة الراهنة وما تشهده من توترات اجتماعية وسياسية حاجة ملحة إلى تضافر الجهود من أجل تعزيز الترابط بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتشمل التحديات الإقليمية زيادة في الطلب على الغذاء والمياه والطاقة أدت إلى استخدام الموارد على نحو غير مستدام وانعدام الأمن الغذائي؛ وظهور أنماط غير مستدامة في الإنتاج والاستهلاك؛ وانعدام الكفاءة في استخدام الطاقة في قطاعات الإنتاج والاستهلاك الرئيسية، فضلاً عن تغيّر المناخ وتأثيره على الموارد الطبيعية.

١٩-٣٤ وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج الفرعي، ستقدم الإسكوا الدعم للدول الأعضاء من أجل التوجه نحو مسار إنمائي أكثر استدامة، وذلك عن طريق تنفيذ ومتابعة نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرة على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط؛ والدعوة إلى تحقيق التكامل بين السياسات المتعلقة بالمياه والطاقة والغذاء؛ وتيسير التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي من أجل تعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة؛ ووضع آليات لتنسيق إجراءات التكيّف مع آثار تغيّر المناخ وغيرها من الأزمات الطبيعية.

١٩-٣٥ وفي إطار تنفيذ البرنامج الفرعي ١، ستقوم الإسكوا بما يلي:

(أ) الدعوة إلى الوفاء بالالتزامات الإقليمية والعالمية وزيادة الوعي بشأنها، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، ومبادرة "الطاقة المستدامة للجميع"، والاستراتيجيات وخطط العمل العربية بشأن الإدارة المتكاملة للموارد والتخفيف من آثار تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

(ب) إتاحة منتدى للحوار حول السياسات المتعددة القطاعات المتعلقة بالتنمية المستدامة وأولوياتها لصياغة مواقف ووجهات نظر إقليمية مبنية على تبادل المعلومات والدروس المكتسبة والممارسات الجيدة؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، وذلك بتحليل أداء هذه القطاعات، وتقديم توصيات بشأن السياسات، والدعوة إلى تطبيق التكنولوجيات الخضراء المناسبة، وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد؛

(د) تيسير التعاون والتنسيق على الصعيد الإقليمي لتعزيز أمن الغذاء والمياه والطاقة والتخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية؛

(هـ) دعم إنشاء آليات وطنية وإقليمية أو شبكات أو مكاتب مساندة لدمج مختلف ركائز التنمية المستدامة؛

(و) تشجيع اعتماد النُهج الإقليمية بشأن التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره عن طريق وضع آليات للتعامل مع آثار تغيّر المناخ وتقييم آثار الأزمات ومدى التعرض لها ودراسة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بذلك لكي يسترشد بها صانعو السياسات وتستند إليها الدول الأعضاء في المفاوضات.

٣٦-١٩ ويتم تحقيق ذلك من خلال تنظيم اجتماعات للهيئات الحكومية الدولية؛ وإجراء أبحاث ودراسات تحليلية موجهة حول الصلة بين العلوم والسياسات؛ وتنظيم اجتماعات رفيعة المستوى وعلى مستوى الخبراء؛ وتقديم الخدمات الاستشارية؛ وتنفيذ المشاريع الميدانية؛ ودعم المنتديات المعرفية المخصصة للاختصاصيين؛ وإصدار المواد التقنية من أجل تعزيز القدرة على معالجة قضايا وتحديات التنمية المستدامة.

٣٧-١٩ وستعمل الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي على تحقيق أقصى قدر من التآزر من خلال التعاون مع مختلف وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها ولجانها الإقليمية، والمشاركة في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات حول الموارد المائية والطاقة، وفي منتدى الأمم المتحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، وآلية التنسيق الإقليمي.

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية

الهدف: تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد وتنفيذ سياسات اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق وتعزِّز العدالة الاجتماعية، وتؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ومنصفة في إطار من المشاركة.

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ)	الدول الأعضاء تضع سياسات وبرامج اجتماعية ترتكز على نهج الحقوق وتعزِّز التماسك الاجتماعي، والادماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية، وتقديم الخدمات الاجتماعية الكافية للجميع	(أ) (١)	عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لتحسين الحماية الاجتماعية أو توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية
		(٢)	عدد السياسات والبرامج والتدابير المتخذة أو المعززة لضمان دمج الفئات الضعيفة في المجتمع
	الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**		

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ب)	الدول الأعضاء تشارك في عملية بناء توافق إقليمي حول الهجرة الدولية بهدف وضع وتنفيذ سياسات لتعظيم أثر الهجرة الدولية على التنمية ودعم التنسيق والتعاون بين بلدان المنطقة على هذا الصعيد **الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: اتساق السياسات العامة**	(ب) (١)	عدد الحالات التي ساهمت فيها الإسكوا في تسهيل الحوار بين حكومات الدول الأعضاء حول سياسات الهجرة الدولية
		(٢)	عدد السياسات التي تعكس وعياً بالفرص التي تتيحها الهجرة الدولية والتحديات التي تطرحها على صعيد التنمية في المنطقة
(ج)	الدول الأعضاء تعتمد نهج المشاركة في صياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها من خلال بناء التوافق، وتمكين المجتمع المدني، وإشراك الجمعيات المدنية والجهات المعنية بمناصرة القيم والأساليب التي تحقق العدالة الاجتماعية **الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة** **مجال الأولوية: المشاركة والمواطنة**	(ج) (١)	عدد الحالات التي شارك فيها ممثلون عن الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى، في حوار حول مسائل جوهرية في السياسات الاجتماعية، بدعم من الإسكوا
		(٢)	عدد المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي استعانت بالمعارف والأدوات التي أصدرتها الإسكوا حول التنمية بالمشاركة ومشاركة المواطنين في المبادرات الإنمائية

العوامل الخارجية

١٩-٣٨ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٢ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام الدول الأعضاء بتحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والمتفق عليها دولياً في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥؛ (ب) الالتزام بتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنصفة والشاملة والقائمة على المشاركة؛ (ج) لجوء الجهات الوطنية المعنية إلى الحوار وبناء توافق في الآراء بشأن المجالات الرئيسية للسياسات؛ (د) توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإسكوا لكي تضطلع بعملها التحليلي.

الاستراتيجية

١٩-٣٩ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٢ شعبة التنمية الاجتماعية. وخلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، سيجري تنفيذ هذا البرنامج الفرعي بالاستناد إلى المكاسب المحققة خلال الفترات السابقة، مع الاستمرار في الدعوة إلى الانطلاق من مبادئ العدالة الاجتماعية، باعتبارها الأساس التوجيهي في عملية صنع السياسات. وسيتركز الاهتمام على اعتماد وتنفيذ سياسات للإدماج الاجتماعي، والحماية الاجتماعية التي تشمل الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، ومعالجة البعد الاجتماعي للفقر؛ ودمج المواضيع الرئيسية المتعلقة بالسكان والتنمية البشرية في عمليات صنع السياسات، بما في ذلك تنمية الشباب والهجرة الدولية؛ ودعم التنمية بالمشاركة ومشاركة المواطنين؛ وتناول البعد الاجتماعي في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩-٤٠ ومن الضروري أن تكون السياسة المعتمدة للتنمية الشاملة والمنصفة نتيجة لتوافق في الآراء حتى تؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن السياسات الاجتماعية المعتمدة في المنطقة العربية كانت موجهة نحو تقديم المساعدة بدلاً من تحقيق التنمية، وقد أخفق معظمها في تلبية الاحتياجات الخاصة بالفئات الضعيفة مثل الشباب، والمهاجرين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفقراء، والعاملين في القطاع غير النظامي. وفي

الوقت نفسه، لم يكرَّس الاهتمام الكافي بالفرص التي تتيحها التغييرات في الهيكلية العمرية للسكان في جميع أنحاء المنطقة. ويتفاقم هذا الوضع في غياب أطر المشاركة اللازمة أو ضعف ما يتوفر لإشراك المجتمع المدني في عملية صنع القرار.

١٩-٤١ ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز في المنطقة في مؤشرات التنمية البشرية، ازدادت حالات عدم المساواة والضعف والإقصاء الاجتماعي وساهمت إلى حد كبير في بدء الحراك الشعبي الذي شهدته بعض البلدان العربية في الفترة الأخيرة.

١٩-٤٢ ولمعالجة أوجه القصور في مسار التنمية، ستضطلع الإسكوا بالتحليلات المعيارية اللازمة لدعم إصلاح السياسات الاجتماعية من خلال إجراء مشاورات إقليمية والقيام بأنشطة التعاون الفني، بما في ذلك تقديم الخدمات الاستشارية، وتنظيم ورشات عمل لبناء القدرات، وتنفيذ المشاريع الميدانية. وستواصل الإسكوا القيام بدورها كمنتدى إقليمي يتيح تبادل الخبرات والممارسات الجيدة والدروس المستفادة في مجالات التنمية الاجتماعية الرئيسية داخل المنطقة العربية أو خارجها. وسيجري العمل على بناء الشراكات والتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية والدولية، ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

الهدف: تحقيق مستوى معيشي لائق للجميع في الدول الأعضاء، من خلال تنمية اقتصادية إقليمية مستدامة شاملة ومتكاملة.

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ)	الدول الأعضاء تقوم بإصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع السياسات وتنفيذها بالاستناد إلى مبادئ الحكم الرشيد، بهدف وضع السياسات والخطط الاقتصادية التي تدعم التنمية الشاملة والمستدامة	(أ) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تلتزم بإجراء إصلاحات تنظيمية أو تسنّ تشريعات لتحسين الإدارة في المؤسسات الاقتصادية
	الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(٢)	عدد السياسات المتعلقة بالحوكمة الاقتصادية السليمة التي تعتمدها الدول الأعضاء مستفيدة من خدمات الإسكوا
		(٣)	عدد الدول الأعضاء التي تحسن تصنيفها وفق المؤشرات الوطنية و/أو الدولية المعتمدة لقياس الإدارة الاقتصادية الجيدة، كمؤشر بيئة ممارسة الأعمال، ومؤشر الميزانية المفتوحة، ودليل سهولة ممارسات الأعمال للبنك الدولي، وغيرها
		(٤)	عدد الدول الأعضاء التي تطبق النماذج التي تدعو إليها الإسكوا في إعداد الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للحوار حول السياسات المرتكزة على الأدلة

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ب) الدول الأعضاء تصمم وتنفذ خططاً وسياسات اقتصادية لصالح الفقراء قائمة على الحقوق وترتكز على الأدلة للقضاء على الفقر والحد من عدم المساواة في الدخل **الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	(ب) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تعتمد خططاً وسياسات تشجع على طرق جديدة لرصد الفقر
	(٢)	عدد الخطط المعدّة والمنفذة التي تراعي مصالح الفقراء من منطلق الحقوق والمرتكزة على الأدلة
(ج) المؤسسات الوطنية المعنية بصنع السياسات تطور بالاستناد إلى الأدلة أدوات لخلق فرص العمل اللائق للرجال والنساء **الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: التشغيل واقتصاد المعرفة**	(ج) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تصمّم خطة للتشغيل وتدمجها ضمن الآليات الوطنية المعتمدة للتخطيط الإنمائي
	(٢)	عدد الدول الأعضاء التي تطلب دعم الإسكوا وتتلقاه في وضع استراتيجيات وسياسات اقتصادية قائمة على المعرفة للحد من البطالة
(د) الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية تضع سياسات وآليات للتنفيذ تهدف إلى تحقيق التقارب في السياسات الاقتصادية **الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: اتساق السياسات العامة**	(د)	عدد الدول الأعضاء التي تتخذ الخطوات اللازمة لتنسيق السياسات المالية والنقدية فيما بينها
(هـ) الدول الأعضاء والمؤسسات الإقليمية تضع خططاً وسياسات لتشييد بنية أساسية عابرة للحدود، ولا سيما في مجال تسهيل النقل والتجارة **الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: الاتفاقات والاستراتيجيات**	(هـ) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تحقق تحسناً في المؤشرات الرئيسية للأداء اللوجستي
	(٢)	عدد الدول الأعضاء التي تعتمد أو تضع خططاً أو برامج تتضمن تدابير جديدة بما يتماشى مع اتفاق تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية
	(٣)	عدد الدول الأعضاء التي تعتمد مكوّنات نظام النقل المتكامل في المشرق العربي، وتنشئ لجاناً وطنية لتسهيل النقل والتجارة

العوامل الخارجية

١٩-٤٣ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٣ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) التزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي؛ (ب) عدم حصول عجز كبير في تمويل الميزانية؛ (ج) توفّر الاستقرار السياسي والأمني الميسِّر لتنفيذ خطة العمل؛ (د) إتاحة الإحصاءات المحدثة والموثوق بها.

الاستراتيجية

١٩-٤٤ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة. ويستمد هذا البرنامج الفرعي سنده التشريعي من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الإدارة الاقتصادية العالمية والتنمية، وعقد الأمم المتحدة

الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)، ومتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، ونظام النقل المتكامل في المشرق العربي، والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والإسكوا.

١٩-٤٥ وستدعم الإسكوا تحقيق النمو العادل والاستدامة والتكامل الإقليمي والإدارة الاقتصادية من خلال دعم الدول الأعضاء في إصلاح المؤسسات الاقتصادية ووضع وتنفيذ السياسات القائمة على مبادئ الحكم الرشيد؛ وتصميم وتنفيذ سياسات وخطط اقتصادية مرتكزة على الأدلة تراعي مصالح الفقراء وتقوم على الحقوق؛ والعمل من أجل خلق فرص العمل اللائق للرجال والنساء وتحسين إمكانية الوصول إليها؛ ووضع السياسات التي تساهم في تحقيق التقارب بين السياسات الاقتصادية وتعزيز آليات تنفيذها؛ ودعم التكامل الإقليمي.

١٩-٤٦ ويسترشد هذا البرنامج الفرعي في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ بمطالب سكان المنطقة واحتياجاتهم. ومن القضايا الهامة التي تشغل المنطقة العربية تأمين فرص العمل اللائق بالتساوي والإنصاف للجميع في كنف اقتصاد المعرفة الذي يستند إلى مبادئ الحكم الرشيد ويهدف إلى القضاء على الفقر.

١٩-٤٧ وبات التكامل الإقليمي والتخطيط المرتكز على الأدلة ضرورة ملحة لتحقيق التنمية الاقتصادية في المنطقة. وفي هذا السياق، ستركز الإسكوا جهودها على تنفيذ الاتفاقات المعقودة بين بلدان المنطقة والاتفاقات الدولية بشأن التجارة والنقل، ووضع سياسات استثمارية ونقدية مُحكمة التنسيق.

١٩-٤٨ ولتحقيق الإنجازات المتوقعة، ستعمد الإسكوا إلى تطوير واستخدام أدوات التحليل والتوقع الاقتصادي كنماذج الاقتصاد الكلي التي تسمح باستنباط توصيات سليمة بشأن السياسات؛ وإجراء البحوث اللازمة لإعداد المنشورات الرئيسية؛ وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وبناء قدراتها حسب حاجات كل منها.

١٩-٤٩ وسيتم تنفيذ البرنامج الفرعي في إطار من التعاون الوثيق مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء، ولا سيما الحكومات، وشركاء التنمية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص. وستعمل الإسكوا على تعزيز الشراكات القائمة وبناء شراكات جديدة مع اللجان الإقليمية الأخرى، ووكالات الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات الأكاديمية.

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

الهدف: تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة في الدول الأعضاء عن طريق بناء مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة الذي يوظف التكنولوجيا والابتكار، وذلك وفقاً لمتطلبات التنمية في المنطقة وللأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ) الدول الأعضاء تضع أو تحدّث الاستراتيجيات والسياسات التي توظف الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة لبناء اقتصاد المعرفة ومجتمع المعلومات، ليكون نواة لنموذج جديد للتشغيل والنمو الاقتصادي المستدام **الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: التشغيل واقتصاد المعرفة**	(أ) (١)	عدد المؤسسات العامة التي تعتمد استراتيجيات وخططاً و/أو حلولاً تهدف إلى النهوض بالابتكار التكنولوجي وتعزيز النمو الاقتصادي
	(٢)	عدد الدول الأعضاء التي تضع أو تحدث الاستراتيجيات والسياسات التي توظف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار في مجالات تؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية
(ب) الدول الأعضاء تنسق تنفيذ الأطر السياسية والقانونية والتنظيمية الموحدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لتطوير المنصات والخدمات على مستوى المنطقة **الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: اتساق السياسات العامة**	(ب) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تنفذ سياسات وأطراً قانونية وتنظيمية منسقة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
	(٢)	عدد المبادرات الإقليمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهادفة إلى بناء مجتمع المعلومات وتشجيع بناء الشراكات من أجل التنمية الاقتصادية في المنطقة العربية
(ج) المؤسسات العامة تعمم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية بالاستناد إلى مبادئ الحكم الرشيد والتركيز على الحكومة المفتوحة عامة والمشاركة الإلكترونية خاصة **الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة** **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(ج) (١)	عدد المبادرات التي تركز على الاتجاهات الجديدة في الحكومة الإلكترونية، كالحكومة المفتوحة والمشاركة الإلكترونية
	(٢)	عدد المؤسسات العامة التي تعمّم خدمات الحكومة المفتوحة والحكومة الإلكترونية

العوامل الخارجية

١٩-٥٠ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٤ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) حالة سياسية في المنطقة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) عدم تدهور البيئة الأمنية؛ (ج) قدرة الدول الأعضاء على إعادة توجيه هياكلها وسياساتها الاقتصادية والاجتماعية والالتزام بذلك؛ (د) استعداد المؤسسات الوطنية لتوفير المعلومات ذات الصلة وفي الوقت المناسب؛ (هـ) التزام الدول الأعضاء بزيادة التعاون والتكامل دون الإقليمي والإقليمي.

الاستراتيجية

١٩-٥١ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٤ شعبة التكنولوجيا من أجل التنمية. وللتكنولوجيا والمعرفة تأثير بالغ على مسيرة التحول إلى مجتمع منتج للمعرفة. وقد أدّت التطوّرات التكنولوجية التي طالت مؤخراً جميع القطاعات الاقتصادية إلى تغيير في مفهوم النمو الاقتصادي. وتختلف قدرة الدول الأعضاء على التكيّف مع التغيّرات المتسارعة في التكنولوجيا والمعرفة والمساهمة فيها. وسيساهم هذا البرنامج في توجيه مسيرة الدول الأعضاء في التحوّل إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة من خلال استمرار العمل على تنفيذ ورصد

مختلف الأنشطة المنفذة في إطار مبادرات التنمية المستدامة، كالوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات بعد مضي عشر سنوات، وخطة عمل الإسكوا الإقليمية لبناء مجتمع المعلومات، واستراتيجية جامعة الدول العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩-٥٢ وبهدف تلبية الحاجات الإنمائية للدول الأعضاء، ستشمل أنشطة الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إجراء الدراسات التحليلية وإعداد التوصيات بشأن السياسات، وعقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وتنفيذ المشاريع الإنمائية بالشراكة مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية. وسيؤدي تنفيذ البرنامج الفرعي إلى تعزيز التعاون الإقليمي وبناء الشراكات للاستفادة من البحث والتطوير في مجال التكنولوجيا، ولا سيما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستقوم الإسكوا بتحفيز التغيير في عملية صنع السياسات على المستويين الوطني والإقليمي، وبمساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجيات موجهة نحو تحقيق النتائج. وستدعو إلى اعتماد مجموعات متكاملة من المقاييس والمؤشرات لتوجيه عملية صنع القرارات الاستراتيجية وتحديد الأولويات في صياغة السياسات. وستعتمد الإسكوا على التعليقات الواردة من الدول الأعضاء ونماذج القياس المطبقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تقييم خطط العمل ومراجعتها، ورصد التقدّم في تنفيذها، وتقييم أثر استخدام التكنولوجيا على اقتصادات البلدان واقتصاد المنطقة. ولمساعدة بلدان المنطقة على الاستفادة من الفرص التي تتيحها التطوّرات في التكنولوجيا والمعرفة، ستنفذ الإسكوا مشاريع ميدانية تشتمل على البعد الاجتماعي وتعتمد على المشاركة الفاعلة من المجتمعات المحلية، وتولي اهتماماً خاصاً لتشغيل الشباب وتمكين المرأة.

١٩-٥٣ وستركز الإسكوا على الاستفادة من التكنولوجيا في تيسير تحوّل بلدان المنطقة إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة. وستعمل على تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات التكنولوجيا، وتهيئة البيئة المؤاتية، وتطوير الخدمات الإلكترونية، والدعوة إلى اعتماد وتنفيذ الاتجاهات الجديدة في مجال الحكومة الإلكترونية، ولا سيما مبادرات الحكومة المفتوحة. وسيساعد مركز الإسكوا للتكنولوجيا (عمّان) قطاعات الإنتاج والجامعات ومراكز البحث في الدول الأعضاء على حيازة الأدوات والقدرات اللازمة لاقتناء وتطوير التكنولوجيات الملائمة والضرورية لمعالجة تحديات الاستدامة. ولتسهيل الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف أنحاء المنطقة، ستعمد الإسكوا إلى تشجيع الدول الأعضاء على تعزيز الهياكل الأساسية لهذه التكنولوجيا، وإنشاء دعامة إقليمية للاتصالات، وخفض تكاليف الحصول على خدمات الحزمة العريضة والاتصالات النقالة.

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع سياسات مرتكزة على الأدلة

الهدف: تفعيل الأجهزة الإحصائية الوطنية والإقليمية المعنية بإنتاج ونشر الإحصاءات العالية الجودة لاستخدامها في وضع سياسات مرتكزة على الأدلة بهدف تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتكامل الإقليمي، والحكم الرشيد.

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ)	الأجهزة الإحصائية الوطنية تنفذ منهجيات تتوافق مع الممارسات الجيدة والمعايير والتوصيات الدولية	(أ) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تعتمد، بمساعدة الإسكوا، معايير إحصائية دولية جديدة أو منقحة، بما فيها نظام الحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(٢)	عدد أنشطة المساعدة وبناء القدرات المتصلة بتنفيذ المعايير الدولية والتوصيات، التي تقدمها الإسكوا بناء على طلب الدول الأعضاء
(ب) الجهات المعنية تستخدم الإحصاءات العالية الجودة والدراسات المنهجية التي تصدرها وتنشرها الإسكوا	(ب) (١)	عدد جولات البحث عن معلومات في قواعد البيانات الإحصائية الإلكترونية التابعة للإسكوا
	(٢)	عدد المرات التي يشار فيها إلى المطبوعات وقواعد البيانات الإحصائية التابعة للإسكوا كمراجع أو مصادر في الدراسات
الركيزة الاستراتيجية: جميع الركائز		
(ج) المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية تعتمد اتفاقات ومبادئ توجيهية لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة	(ج) (١)	عدد الاتفاقات المعقودة بين الإسكوا والأجهزة الإحصائية الوطنية بشأن تنسيق الإحصاءات في المنطقة
الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي **مجال الأولوية: الاتفاقات والاستراتيجيات**	(٢)	عدد الاتفاقات والمبادئ التوجيهية التي توضع برعاية الإسكوا وتعتمدها اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا أو أيّ سلطة إحصائية أخرى في المنطقة

العوامل الخارجية

١٩-٥٤ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٥ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) تمكين المؤسسات الحكومية من طلب واستخدام خدمات بناء القدرات والموارد الأخرى التي توفرها الإسكوا؛ (ب) قبول المعايير الإحصائية الدولية على المستوى السياسي؛ (ج) إتاحة بيانات ومؤشرات محددة حول البلد من المصادر الوطنية؛ (د) إتاحة الأدوات التكنولوجية الملائمة؛ (هـ) عدم تأثر البيانات حول مواضيع إحصائية محددة بالفجوة الكبيرة بين البلدان المتقدمة من الناحية الإحصائية وتلك الأقل تقدماً؛ (و) محافظة الشركاء الإقليميين والدوليين على التزامهم بالنهج المنسق لبناء القدرات الإحصائية وجمع وتبادل البيانات الإحصائية.

الاستراتيجية

١٩-٥٥ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ شعبة الإحصاء. فالمنطقة بحاجة إلى تحسين جودة الإحصاءات، ودقتها، وتوفرها، وقابليتها للمقارنة. وينطلق هذا التحسين من داخل النظم الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء.

١٩-٥٦ ولذلك تعطى الأولوية لتطوير المؤسسات المعنية بإنتاج الإحصاءات الرسمية وتمكين الدول الأعضاء من إنتاج الإحصاءات الجيدة التي تستوفي المعايير والتوصيات الدولية. وسوف يشمل هذا تطوير القدرات التقنية والمهارات اللازمة لإجراء المسوح والتعدادات الإحصائية وكذلك تعزيز تبادل المعارف والممارسات الجيدة بين الدول الأعضاء من خلال التركيز في المقام الأول على الحسابات القومية؛ والإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل؛ وجولة عام ٢٠٢٠ لتعدادات السكان والمساكن؛ والأحوال المعيشية والدخل والفقر؛ والسجلات المدنية والإحصاءات الحيوية؛ وإحصاءات البيئة والطاقة؛ وإحصاءات العلم والتكنولوجيا؛ فضلاً عن إحصاءات الجنسين ودمج منظور الجنسين في جميع مجالات الإحصاء. وفي هذا الإطار، ستعمل الإسكوا مع الشركاء الإقليميين والعالميين، بما في ذلك جامعة الدول العربية، والمعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وجهات أخرى.

١٩-٥٧ وستقدّم الإسكوا الدعم إلى الدول الأعضاء لتحسين الجهاز المؤسسي والإطار القانوني للإحصاءات الرسمية بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. كما ستساعدها في تقييم الأنظمة الإحصائية الوطنية بهدف وضع استراتيجيات لتطوير الإحصاءات.

١٩-٥٨ أما الأولوية الثانية فهي تزويد الجهات المعنية في الدول الأعضاء والمنظمات الشريكة وداخل الإسكوا بما تحتاج إليه من بيانات ونواتج تحليلية. وستجري الإسكوا مسوحاً دورية حول حاجات المستخدمين لتقييم مدى الاستفادة من البيانات المنشورة وتعديل برنامج جمع البيانات ونشرها على أساس نتائج التقييم. وستركز في إطار هذا البرنامج الفرعي على جمع البيانات الإحصائية الوطنية التي تصدرها الدول الأعضاء.

١٩-٥٩ وشعبة الإحصاءات هي الشعبة المسؤولة عن جودة البيانات التي تجمعها وتنشرها الإسكوا، بينما تواصل الشُعَب الأخرى جمع بيانات إحصائية محددة تحتاجها لإجراء الدراسات والتحليلات. وستضع الشعبة خططاً سنوية لجمع البيانات بهدف تنسيق تلبية طلبات الشُعَب الأخرى على البيانات.

١٩-٦٠ والأولوية الثالثة هي تنسيق وتوحيد المؤشرات المواضيعية على المستوى الإقليمي. وفي هذا الإطار، ستعمل الإسكوا مع المؤسسات الإحصائية الوطنية على صياغة اتفاقات ومبادئ توجيهية تتوافق عليها الآراء لتنسيق الإحصاءات الرسمية وتحسين قابليتها للمقارنة. وسيُعهد بهذا العمل، تحت رعاية اللجنة الإحصائية التابعة للإسكوا، لمجموعات استشارية تُنشأ خصيصاً للمجالات ذات الأولوية. وستعمل الإسكوا مع الأنظمة الإحصائية الوطنية على تطبيق المنهجيات والمبادئ التوجيهية الجديدة التي تضعها المجموعات الاستشارية.

١٩-٦١ ولتحسين آليات العمل الإحصائي بين الوكالات الإحصائية الإقليمية والدولية، ستقوم الإسكوا بدور نشط في المبادرات الإقليمية والعالمية التي تُتخذ بشأن التعاون والتنسيق في مجال الإحصاء.

١٩-٦٢ وستواصل الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي عملها كمركز امتياز ومنتدى لتبادل وجهات النظر بشأن المواضيع الإحصائية؛ وتوفير التدريب على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ والعمل على ضمان جودة البيانات، وتقنيات التقدير وتطبيق التصنيفات والتوصيات الدولية بالتعاون مع المكاتب الإحصائية الوطنية؛ والاستجابة لطلبات المساعدة الفنية؛ والمساعدة على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء.

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

الهدف: الحد من التفاوت بين الجنسين والمساهمة في زيادة احترام حقوق المرأة في الدول الأعضاء بما يتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية، وتشجيع تبادل الدروس المستفادة في هذا المجال.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الدول الأعضاء تصمم وتنفذ سياسات وخططاً شاملة من منظور الجنسين للقضاء على التمييز ضد المرأة ووضع حد لانتهاك حقوقها الاقتصادية والاجتماعية **الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة** **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	(أ) (١) عدد الاستراتيجيات الشاملة التي تضعها الدول الأعضاء بمساعدة الإسكوا على نحو يراعي منظور الجنسين (٢) عدد خطط العمل الشاملة التي تضعها الدول الأعضاء بمساعدة الإسكوا على نحو يراعي منظور الجنسين

الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(ب) الدول الأعضاء تتعاون في وضع وتنفيذ أطر عمل إقليمية تتوافق مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية المعنية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين **الركيزة الاستراتيجية: التكامل الإقليمي** **مجال الأولوية: اتساق السياسات العامة**	(ب) (١)	عدد الأطر دون الإقليمية والإقليمية التي تتماشى مع الاتفاقيات ونتائج المؤتمرات الدولية
	(٢)	عدد الشبكات الإقليمية التي تُنشأ بمساعدة الإسكوا للتنسيق والتعاون بشأن قضايا المرأة
(ج) الدول الأعضاء تنشئ آليات مؤسسية لضمان مشاركة المرأة الفعالة في عمليات صنع القرار **الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة** **مجال الأولوية: المشاركة والمواطنة**	(ج) (١)	عدد الآليات التي تُنشأ، بما في ذلك الحملات التي تطلق سنوياً لزيادة وصول المرأة إلى مواقع المشاركة في صنع القرار
	(٢)	عدد اللجان التي تشمل منظمات المجتمع المدني والآليات الوطنية للنهوض بالمرأة التي تُنشأ بمساعدة الإسكوا من أجل التعاون في صياغة التقارير الوطنية إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو)

العوامل الخارجية

١٩-٦٣ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٦ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) توفُّر الإرادة السياسية لتعزيز دور الآليات الوطنية للنهوض بالمرأة، وتدعيم الحوار مع المجتمع المدني؛ (ب) مواءمة القوانين والأنظمة والممارسات القائمة مع التزامات الدول الأعضاء بنتائج المؤتمرات والاتفاقيات الدولية بشأن المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؛ (ج) عدم تدهور الحالة السياسية في المنطقة؛ (د) المحافظة على المكاسب التي تم تحقيقها في مجال المساواة بين الجنسين.

الاستراتيجية

١٩-٦٤ يتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ مركز المرأة في الإسكوا. وستواصل الإسكوا العمل عن كثب مع الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة والجهات المعنية في الدول الأعضاء، وهيئات الأمم المتحدة المعنية، والمنظمات الإقليمية، وكذلك مع جميع الشُعب في الإسكوا لمعالجة التحديات القائمة التي تقوض حقوق المرأة وتعيق مشاركتها الفعالة في المجال الاقتصادي ودورها في صنع القرار على جميع المستويات. وقد كشفت التحولات السياسية التي شهدتها المنطقة في الفترة الأخيرة هشاشة وضع المرأة وبالتالي ضرورة العمل على حماية المكاسب المحققة في حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار في المرحلة التي تلي الأزمات وأثناء المراحل الانتقالية.

١٩-٦٥ وستعتمد الإسكوا استراتيجية للتنفيذ تقوم على الشراكات القائمة وتستفيد من الإنجازات السابقة والتوصيات الصادرة عن لجنة المرأة التابعة للإسكوا ولا سيما إعلان الكويت للقضاء على العنف ضد المرأة ٢٠١٣، الصادر عن لجنة المرأة في دورتها السادسة. كما تستند الاستراتيجية إلى نهج ثلاثي الأبعاد:

(أ) تعزيز التآزر والتعاون فيما بين الدول الأعضاء للاستجابة لمتطلبات الصكوك الدولية ذات الصلة والاتفاقات العالمية من خلال أطر دون إقليمية وإقليمية من قبيل الاستراتيجيات ومناهج العمل والنداءات والإعلانات وخطط العمل المشتركة. وستتناول هذه الأطر الأولويات الإقليمية المتعلقة بالمرأة، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري، وهجرة المرأة العاملة، والمرأة ومجتمع المعرفة، والممارسات الضارة بالمرأة، واحتياجات المرأة اللاجئة والمرأة في حالات النزاع. وستُبذل الجهود من أجل تعزيز تبادل المعلومات المتعلقة بهذه الأطر الإقليمية مع بلدان المنطقة؛

(ب) تقديم الدعم للدول الأعضاء في تصميم وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات والتشريعات الوطنية للقضاء على التمييز بين الجنسين في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويشمل ذلك تعزيز القدرات الوطنية على معالجة الثغرات المتعلقة بالنوع الاجتماعي في المجال الخاص (زواج الأطفال والعنف المنزلي)؛ وفي القطاع الاقتصادي (الوصول إلى الموارد المالية، وفرص العمالة، والتمييز في العمل)؛ وفي المجال الاجتماعي (العنف القائم على النوع الاجتماعي، والصورة النمطية للمرأة وأدوار الجنسين في وسائط الإعلام)؛

(ج) تعزيز وصول المرأة إلى جميع مستويات صنع القرار وتمثيل المرأة في هياكل الحكم، وخاصة في أوقات الأزمات والاحتلال. ويشمل ذلك ضمان المشاركة الهادفة للمرأة في الهيئات التداولية والتشريعية والتنفيذية والأجهزة القضائية.

١٩-٦٦ وستستخدم الإسكوا الأدوات المتاحة لإجراء البحوث المدعومة بالأدلة، وتبادل المعارف، وبناء القدرات، وتنفيذ أنشطة الدعوة والربط الشبكي، والاضطلاع بعمليات الرصد والتقييم. وستنجز نواتج ذات جودة عالية، بما في ذلك الدراسات المعمقة، وعمليات تقييم الاحتياجات والآثار، وأوراق السياسات الموجزة، وتقارير تحليل الحالات، والنماذج التدريبية، والمواد الفنية، وذلك في سياق عملها المعياري وما تقدمه من دعم فني وخدمات استشارية للدول الأعضاء. وستواصل الإسكوا تعزيز التعاون بين الهيئات الحكومية والجهات الوطنية والإقليمية المعنية بالنهوض بالمرأة من خلال تنظيم اجتماعات لفرق الخبراء، وورشات عمل ومؤتمرات واحتفالات حول مواضيع معيّنة متعلقة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وستواصل التعاون أيضاً مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات الأكاديمية الوطنية والإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف آثار النزاعات والتنمية

الهدف: تخفيف أثر الأزمات، بما في ذلك تلك الناتجة عن الاحتلال، ومعالجة التحديات الإنمائية والمؤسسية المرتبطة بالتحولات الجارية في المنطقة العربية.

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
(أ)	المؤسسات العامة تضع استراتيجيات وسياسات للحوكمة ترمي إلى رفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات، بما في ذلك تطوير القدرات الوطنية للرصد والتحليل، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالأزمات والبلدان الأقل نمواً	(أ) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تطلب وتتلقى خدمات المساعدة الفنية والتقنية في إعداد استراتيجيات وسياسات للحوكمة ترمي إلى رفع مستوى الأداء وتقديم الخدمات في القطاع العام، بما في ذلك قدرات الرصد والتحليل

	الإنجازات المتوقعة		مؤشرات الإنجاز
	الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة **مجال الأولوية: تطوير المؤسسات**	(٢)	نسبة موظفي الخدمة المدنية الذين يشاركون في المنتديات التي تنظمها الإسكوا حول وضع سياسات واستراتيجيات للحوكمة، ويفيدون بأنهم استفادوا من هذه المنتديات
(ب)	الدول الأعضاء تضع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية المناسبة لمواجهة التحديات الناشئة عن التحوّلات في المنطقة	(ب) (١)	عدد الدول الأعضاء التي تتخذ مبادرات للتصدي للتحديات الإنمائية المرتبطة بالتحولات الجارية في المنطقة نتيجة للنواتج التي تنجزها الإسكوا
	الركيزة الاستراتيجية: التنمية الشاملة **مجال الأولوية: العدالة الاجتماعية**	(٢)	نسبة موظفي الخدمة المدنية الذين يشاركون في المنتديات التي تنظمها الإسكوا حول التصدي للتحديات الإنمائية المرتبطة بالتحولات الجارية في المنطقة، ويفيدون بأنهم استفادوا من هذه المنتديات
(ج)	المؤسسات العامة تضع أو تنفذ استراتيجيات للتخفيف من الآثار المباشرة للاحتلال الإسرائيلي والأزمات وما تسببه من تداعيات على التنمية في المنطقة	(ج) (١)	عدد المؤسسات العامة التي تطلب وتتلقى مساعدة فنية وتقنية من الإسكوا لتعزيز قدراتها الإنمائية من أجل الحد من آثار الاحتلال الإسرائيلي وتداعياته على التنمية في المنطقة
	الركيزة الاستراتيجية: الحكم الرشيد والمِنعة **مجال الأولوية: الصمود في وجه الأزمات والاحتلال**	(٢)	نسبة موظفي الخدمة المدنية وممثلي المجتمع المدني الذين يشاركون في الأنشطة التي تنظمها الإسكوا حول التخفيف من حدة آثار الأزمات والاحتلال ويفيدون بأنهم استفادوا من هذه الأنشطة في تنفيذ الولايات المنوطة بهم

العوامل الخارجية

١٩-٦٧ يُنتظر أن يحقق البرنامج الفرعي ٧ الإنجازات المتوقعة في ظل الافتراضات التالية: (أ) توفّر التمويل الكافي؛ (ب) توفّر البيئة السياسية المساعدة على بناء القدرات المؤسسية لممارسات الحكم الرشيد؛ (ج) تقبُّل مؤسسات الدولة لنهج المشاركة في عمليات التخطيط.

الاستراتيجية

١٩-٦٨ تتولى تنفيذ البرنامج الفرعي ٧ شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. وقد اصطدمت عملية التنمية في المنطقة العربية بقلّة مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتدنّي نوعيتها، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالأزمات أو تلك التي تعاني من الاحتلال الأجنبي.

١٩-٦٩ والتحوّلات السياسية التي تشهدها بعض البلدان العربية منذ أواخر عام ٢٠١٠، أظهرت جلياً أن ممارسات الحكم الرشيد، ومنها الشفافية والمساءلة والمشاركة، هي مطلب عام. وفي الوقت نفسه، فإن للأزمات المحلية والإقليمية واستمرار الاحتلال الإسرائيلي عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة وهي تطرح تحديات إنمائية ومؤسسية في الدول الأعضاء.

١٩-٧٠ وستسعى الإسكوا في إطار هذا البرنامج الفرعي إلى كفالة ما يلي: (أ) وضع استراتيجيات وسياسات للحكم الصالح ترمي إلى رفع مستوى الأداء في المؤسسات العامة وتقديم الخدمات، بما في ذلك تطوير القدرات الوطنية للرصد والتحليل، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالأزمات والبلدان الأقل نمواً؛ (ب) وضع الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الوطنية المناسبة لمواجهة التحديات الناشئة عن التحولات في المنطقة؛ (ج) وضع استراتيجيات تمكّن المؤسسات العامة من تخفيف الآثار المباشرة للاحتلال الإسرائيلي والأزمات وما تسببه من تداعيات على التنمية في المنطقة.

١٩-٧١ ولتحقيق تلك الأهداف، ستقوم الإسكوا بتحديد وتحليل سياسات واستراتيجيات الحكم الرشيد وتشجيع اعتمادها، ورصد الاتجاهات وتحديد الثغرات والتدخلات المناسبة، وكذلك الممارسات الجيدة على الصعيد العالمي والتي من شأنها تعزيز أداء المؤسسات العامة، وتمكينها من قيادة عملية التنمية، ولا سيما في البلدان المتضررة من الأزمات والبلدان الأقل نمواً. وستستخدم الإسكوا نتائج عملها هذا لمساعدة البلدان في تحديد الثغرات والأولويات الإنمائية، فضلاً عن تعزيز آليات التنفيذ على مختلف المستويات الحكومية.

١٩-٧٢ وستسعى الإسكوا إلى تشجيع الحوار في السياسات مع المؤسسات العامة والخبراء المعنيين لوضع استراتيجيات تُعتمد وتنفذ بقيادة ومشاركة محلية وتضمن حقوق المواطنة. كما ستعمل على وضع استراتيجيات لتطوير المؤسسات تهدف إلى تعزيز آليات بناء التوافق، بما في ذلك الحوار الوطني والممارسات القائمة على المواطنة، وذلك من خلال عقد الاجتماعات، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإرسال البعثات، وإنجاز الأبحاث.

١٩-٧٣ وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الإسكوا برصد عواقب الأزمات والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز الوعي بما لذلك من آثار مباشرة على فلسطين وآثار غير مباشرة على بقية المنطقة العربية. كما ستدعم صياغة الاستراتيجيات الهادفة إلى بناء المِنعة والتخفيف من آثار الأزمات والاحتلال على التنمية البشرية.

المرفق

الولايات التشريعية

الولايات العامة

قرارات الجمعية العامة

٢/٥٥	إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية
١/٦٠	نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥
١٦/٦١	تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي
١/٦٤	مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب
١٧١/٦٥	مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
٢١٠/٦٦	دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل
٢١٦/٦٦	دور المرأة في التنمية
٢٢٣/٦٦	نحو إقامة شراكات عالمية
١١/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية
١٤٨/٦٧	متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة
١٦٤/٦٧	حقوق الإنسان والفقر المدقع
١٧١/٦٧	الحق في التنمية
٢٢٠/٦٧	متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
٢٢٤/٦٧	عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)
٢٢٦/٦٧	الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
٢٢٧/٦٧	التعاون فيما بين بلدان الجنوب
٢٦٤/٦٧	التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي
٢٩٢/٦٧	تعدد اللغات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٨١٨ (٥٥) إنشاء اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

٦٩/١٩٨٥ تعديل اختصاصات اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا: تغيير اسم اللجنة

٤٦/١٩٩٨ تدابير أخرى لإعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

٥٠/٢٠٠٥ إعلان دمشق ودور اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الألفية

٨/٢٠٠٨ قبول السودان عضواً في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٨/٢٠١٠ الحاجة الى تنسيق نظم المعلومات في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل

٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١/٢٠١٢ قبول تونس وليبيا والمغرب أعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٠/٢٠١٢ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار ١٦/٦١

٥/٢٠١٣ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٦/٢٠١٣ إدماج المنظور المراعي لنوع الجنس في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها

٢٣/٢٠١٣ تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الثانية عشرة

٢٨/٢٠١٣ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية: حتى عام ٢٠١٥ وما بعده

٤٦/٢٠١٣ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمو

قرارات الإسكوا

٢٥٨ (د-٢٣) تعزيز التعاون الفني في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٢٦٣ (د-٢٣) تعزيز الشراكة وتعبئة الموارد

٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

٢٨٩ (د-٢٥) دعم الجهود الإنمائية الشاملة التي تقوم بها الجمهورية اليمنية

٣٠٠ (د-٢٦) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٠٢ (د-٢٧) طلب الجمهورية التونسية وليبيا والمملكة المغربية الانضمام إلى عضوية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣٠٨ (د-٢٧) البُعد الإقليمي للتنمية

٣١١ (د-٢٧) اعتماد تقارير دورات الهيئات الفرعية التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣١٢ (د-٢٧) تقييم عمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

البرنامج الفرعي ١- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من أجل التنمية المستدامة

قرارات الجمعية العامة

٢٩٢/٦٤ حق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي

١٦٠/٦٥ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

١١/٦٧ التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

١٧٤/٦٧ الحق في الغذاء

٢٠٣/٦٧ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٢٠٩/٦٧ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

٢١٥/٦٧ تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

٢٢٨/٦٧ التنمية الزراعية والأمن الغذائي

٢٣١/٦٧ التعاون الدولي في تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

٢٦٣/٦٧ المرور العابر الموثوق به والمستقر للطاقة ودوره في كفالة التنمية المستدامة والتعاون الدولي

٢٩٠/٦٧ شكل المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة وجوانبه التنظيمية

٢٩١/٦٧ الصرف الصحي للجميع

٦/٦٨ الوثيقة الختامية للمناسبة الخاصة التي أقيمت في سياق متابعة الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٨/٢٠٠٩	دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨
٥/٢٠١١	دور منظومة الأمم المتحدة في تحقيق الأهداف والوفاء بالالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
٢٢/٢٠١٣	المستوطنات البشرية

قرارا الإسكوا

٢٨١ (د-٢٥)	التصدي لقضايا تغيّر المناخ في المنطقة العربية
٣٠٥ (د-٢٧)	التنمية المستدامة في المنطقة ومتابعة مقررات مؤتمر ريو+٢٠ وتنفيذها

البرنامج الفرعي ٢- التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

١٢/٦٤	دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة
١٥٤/٦٤	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري
١٧٠/٦٥	الهجرة الدولية والتنمية
٢٣٤/٦٥	متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤
٣١٢/٦٥	الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بموضوع الشباب: الحوار والتفاهم
١٢١/٦٦	السياسات والبرامج المتصلة بالشباب
١٢٢/٦٦	تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الإدماج الاجتماعي
١٢٥/٦٦	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٣٩/٦٧	نحو وضع صك قانوني دولي شامل متكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم
١٤١/٦٧	تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين
١٤٣/٦٧	متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة
١٧٢/٦٧	حماية المهاجرين

٢١٩/٦٧ الهجرة الدولية والتنمية

٢٣٠/٦٧ دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

٤/٦٨ الإعلان المنبثق من الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢/٢٠١٠ تعزيز الإدماج الاجتماعي

١٤/٢٠١٠ تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة في المستقبل

قرارا الإسكوا

٢٩٥ (د-٢٦) الإعلان الاسترشادي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن الاهتمام بسياسات الشباب – فرصة التنمية

٣٠٤(د-٢٧) دور المشاركة والعدالة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة

البرنامج الفرعي ٣- التنمية والتكامل الاقتصادي

قرارات الجمعية العامة

١٩١/٦٤ القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

٢٥٥/٦٤ تحسين السلامة على الطرق في العالم

١٠/٦٥ تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف من أجل القضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية

٢٦٠/٦٦ تحسين السلامة على الطرق في العالم

١٩٨/٦٧ القدرة على تحمل الدين الخارجي والتنمية

١٩٩/٦٧ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

٢٣٠/٦٧ دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

٢٨٩/٦٧ دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٤/٢٠١٣ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

قرارات الإسكوا

٢٩٦ (د-٢٦) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

٣٠٣ (د-٢٧) تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي في البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

٣١٣ (د-٢٧) تواتر دورات اللجنة الفنية المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية في بلدان منطقة الإسكوا

البرنامج الفرعي ٤- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التكامل الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

٢٥٢/٦٠ مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات

١٢١/٦٦ السياسات والبرامج المتصلة بالشباب

٢١١/٦٦ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

١١٣/٦٧ التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية

١٩٥/٦٧ تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠٠٩ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٥/٢٠١٠ إنشاء مركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا للتكنولوجيا

٦/٢٠١٣ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

٩/٢٠١٣ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

قرارا الإسكوا

٢٩٤ (د-٢٦) إنشاء مركز الإسكوا للتكنولوجيا

٣٠٦ (د-٢٧) تطوير عملية المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت ومواصلة الجهود في مجال تطوير أسماء النطاقات العربية

البرنامج الفرعي ٥- الإحصاءات لوضع السياسات المرتكزة على الأدلة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٨/٢٠١٠ الحاجة الى تنسيق نظم المعلومات في الأمم المتحدة وتحسينها كي يمكن لجميع الدول استخدامها والوصول إليها على النحو الأمثل

٢٤/٢٠١١ لجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي

٢١/٢٠١٣ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

قرارات الإسكوا

٢٧٦ (د-٢٤) تعزيز القدرات الإحصائية في منطقة الإسكوا

٢٨٣ (د-٢٥) التزام بلدان منطقة الإسكوا بالمعايير الدولية لتعزيز الأنظمة الإحصائية الوطنية

٢٨٦ (د-٢٥) إحصاءات النوع الاجتماعي لأغراض المساواة وتمكين المرأة

٢٨٧ (د-٢٥) تعزيز القدرات الإحصائية بهدف صنع السياسات المرتكزة على الأدلة

٢٩٧ (د-٢٦) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية لأغراض التقدم المجتمعي

البرنامج الفرعي ٦- النهوض بالمرأة

قرارات الجمعية العامة

١٢٨/٦٦ العنف ضد العاملات المهاجرات

١٢٩/٦٦ تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

١٣٠/٦٦ المرأة والمشاركة في الحياة السياسية

١٣١/٦٦ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

٢٨٥/٦٦ دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

١٤٤/٦٧ تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة

١٤٨/٦٧ متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

١٧/٢٠١٣ حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها

البرنامج الفرعي ٧- تخفيف أثر النزاعات على التنمية

قرارات الجمعية العامة

٨٦/٦٧ تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني

١٥٨/٦٧ حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير

٢٢٩/٦٧ السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل على مواردهم الطبيعية

قرارا المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٨/٢٠١٣ الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وللسكان العرب في الجولان السوري المحتل

٢٣/٢٠١٣ تقرير لجنة خبراء الإدارة العامة عن دورتها الثانية عشرة

قرارات الإسكوا

٢٧١ (د-٢٤) تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاجتماعية والاقتصادية

٢٨٢ (د-٢٥) التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا

٢٩٢ (د-٢٦) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة وإنشاء لجنة حكومية في الإسكوا تعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

٢٩٦ (د-٢٦) تعزيز مؤسسات القطاع العام وموارده لتحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية

قرار مجلس الأمن

١٩٤٧ (٢٠١٠) لجنة بناء السلام